بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقم : ١١ /16/2/3
التاريخ : ٢١ / جمادى الأولى /١٤٤٣هـ
الموافق : ٢٥ / ديسمبر/ ٢٠٢١م
اليوم : السبت

محضر تقريري للجلسة ١١ /٣ /١٦/٢/

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الحادية عشرة من الفترة الثالثة للدورة الثانية من دور الانعقاد السنوي السادس عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت بتاريخ ٢١ / جمادى الأولى /١٤٤٣هـ الموافق ٢٥ / ديسمبر/٢٠٢١م .

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

١-	الدكتور / علي عبد الله أبو حليقه	وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى
٢-	المهندس / غالب مطلق	وزير الأشغال العامة والطرق
٣-	الأخ / قاسم علي عاطف	وكيل وزارة الأشغال العامة لقطاع الاسكان
٤-	الأخ / توفيق حسن الاسطى	وكيل مساعد لقطاع الاشغال
٥-	الأخ/ محمد عبد الله المتوكل	وكيل قطاع الاشغال العامة
٦-	الأخ / سيف محمد الحماسي	اتحاد المقاولين
٧-	الأخ / عبد الكريم محمد شاكر	اتحاد المقاولين
٨-	الأخ / هاني شوعي الميموني	اتحاد المقاولين
٩-	الأخ / خالد عمر باشماخ	رئيس قطاع الطرق بوزارة الأشغال

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم.. ثم باسم الشعب) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه..

بعد ذلك استمع الى البيان الصادر عن المجلس نص البيان :

ادان مجلس النواب التصعيد الخطير لتحالف العدوان الأمريكي – البريطاني – الصهيوني – السعودي الإماراتي باستهداف الأحياء السكنية في العاصمة صنعاء والمحافظات.

وأدان بشدة استهداف المدن بالصواريخ والقنابل المحرّمة دولياً التي تقتل الأطفال والنساء والشيوخ والآمنين في منازلهم فضلاً عن ترويع الأطفال دون مراعاة لأبسط الحقوق الإنسانية والأخلاقية.

واستنكر المجلس الاستهداف الممنهج للطرق والجسور والتهديد باستهداف المنشآت والملاعب الرياضية والصحية والأعيان المدنية وتدمير البنية التحتية للشعب اليمني.

كما دعا الإخوة الأعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة والهيئات والمنظمات التابعة لهما والشعوب والدول الرافضة للهيمنة والغطرسة الأمريكية – الصهيونية، إلى تحمّل المسؤولية القانونية والإنسانية، ووضع حدٍ لهمجية وصلف دول العدوان السعودي – الإماراتي بوقف جرائم الحرب التي تُرتكب بمئات الغارات يومياً في تدمير الأرض والإنسان في ظل خذلان المجتمع الدولي لآمال وتطلعات الشعب اليمني.

واحتفظ مجلس النواب في الجمهورية اليمنية، باعتباره الممثل الشرعي والدستوري للشعب اليمني، بحقه في مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحاكم الوطنية والدولية لينالوا جزاءهم الرادع جراء ما ارتكبوه من مجازر وجرائم حرب مكتملة الأركان لن تسقط بالتقادم.

كما لفت مجلس النواب انتباه المجتمع الدولي إلى خطورة تصعيد العدوان، والاستهداف الممنهج من قِبل أنظمة وقيادات تجرّدت من أبسط القيم الإنسانية، ولم يعد يردعهم وازع من دين أو ضمير، كون هذا التصعيد والاستهداف لمقدرات الشعب اليمني يأتي في ظل استمرار الحصار المطبق براً وبحراً وجواً.

ودعا أحرار وشعوب العالم إلى نصرة الشعب اليمني، واتخاذ موقف حازم تجاه الصلف السعودي – الإماراتي بقيادة أمريكا، والعمل على سرعة وقف العدوان ورفع الحصار وفتح كافة المنافذ اليمنية بما فيها موانئ الحديدة ومطار صنعاء الدولي الذي دُمر بمئات الغارات، بهدف إخراجه عن الخدمة وإعاقة رحلات الأمم المتحدة في الجوانب الإنسانية.

ثم استمع المجلس إلى الرسالة المقدمة من الاخ الدكتور/ على عبدالله ابو حليقه وزير الدولة الشؤون مجلسي النواب والشورى بشأن رسالة الاخ / وزير العدل برقم (٥٠٨) وتاريخ ١٤٤٣/٥/٤هـ عطفا على مذكرة رئيس الوزراء رقم (دو/٦٠/١٥٢٧) وتاريخ ٥ / ربيع الثاني/ ١٤٤٣ الموافق ٢٠٢١/١١/١٠م حول تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقرير لجنة النقل والاتصالات عن زيارتها الميدانية إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للاطلاع على أوضاع الهيئة العامة للبريد وذلك فيما يخص الوزارة في التوصية رقم (٢) التي نصت (على الحكومة القيام بتوجيه جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات في القطاعين العام والمختلط بإرسال جميع مراسلاتها عبر البريد تنفيذاً لقانون البريد) فإن وزارة العدل تعمل حاليا على ارسال مراسلاتها الصادرة عبر البريد الحكومي إلى الجهات والمرافق الحكومية التي في المحافظات عن طريق شراء طوابع البريد الحكومية من الهيئة العامة للبريد وأقر المجلس إحالتها إلى اللجنة المختصة

بعد ذ لك واصل المجلس الاستماع الى بقيه التقرير التكميلي للجنة الدفاع والأمن بشأن شكاوي عدد من الجمعيات السكنية والمواطنين من إجراءات لجنة حصر أراضي القوات المسلحة .. وأرجأ نقاشه إلى جلسة قادمة بحضور الجانب الحكومي .

ثم كلف المجلس لجنة الصحة العامة والسكان بالنزول إلى مكاتب الصحة للاطلاع على أوضاع مراكز السرطان وكذا مراكز العزل الصحي لمرضى كوفيد ١٩ ورفع تقرير بذلك إلى المجلس .

بعد ذلك ناقش المجلس المواد (١، ٢، ٣، ٤، ٥) من مشروع قانون تنظيم مهنة المقاولات في ضوء تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والقوى العاملة والشؤون الاجتماعية واتخذ بشأنها مايلي

أولا : أقر المادتين (١، ٣) كما جاءت في تعديل اللجنة.

ثانياً :أقر المادة (٢) كما جاءت من اللجنة بعد إضافة عبارة (في كل محافظة) بعد عبارة (من عشرة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضو) ليصبح نص الفقرة كما يلي :

- الجمعية العمومية هي المؤتمر العام الذي يتكون من مجالس الفروع بالمحافظات والذي لا يقل عدد أعضائه عن عشرة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضو في كل محافظة يتم انتخابهم في المحافظات وفقاً للقانون .

ثالثاً: أقر المادة (٤) بعد حذف الفقرة (٥) من نهاية المادة ليصبح نص المادة بعد التعديل كما يلي :

ماده (٤) : يعمل الاتحاد العام وفقا لأحكام هذا القانون على تحقيق الاهداف التالية:

١- تنظيم مزاولة مهنة المقاولات وتطوير اساليبها وضوابطها والتقاليد الخاصة بممارسة المهنة وبما يكفل النهوض بمستواها المهني والفني .

٢- الدفاع عن اعضاء وحمايتهم ورعاية مصالحهم الاجتماعية .

٣- تمثيل المقاولين امام كافة الجهات .

٤- ترسيخ روح احترام عقود المقاولات والتقيد بها والعمل بما يحقق الترابط وزرع الثقة وزيادة الانتاجية والفاعلية لهذه العقود .

رابعاً : أقر المجلس إعادة المادة (٥) مع بعض المواد التي لدى الإخوة الأعضاء والوزارة ملاحظات عليها إلى اللجنة لإعادة دراستها مع الجانب الحكومي في ضوء ملاحظات الإخوة الاعضاء التي طرحت أثناء الجلسة على أن يكون الاجتماع عصر يومنا هذا السبت ٢٠٢١/١٢/٢٥م .

كما أقر المجلس إدراج تقرير لجنة التربية والتعليم بشأن الوضع الراهن لجهاز محو الامية وتعليم الكبار للعام الدراسي (٢٠٢٠-٢٠٢٢)م إلى جدول أعمال هذه الفترة .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء